

## في الواجهة

اجتماع بروكسل  
خلاف على التفسير بعد إجماع على القرار

فيها، ادراج الجناح العسكري وحده. فإذا الخيار انتهى الى ثالثها حلاً وسطاً وافق عليه ممثلو الدول الـ28، وبدا مخرجاً ملائماً يحتمل الاجتهاد. الا انه انطوى في المقابل على مبررات تأويلات متناقضة: كيف ستفسره كل دولة على حدة عندما تقرّر تحديد عقوباتها واجراءات الحظر ضد الجناح العسكري؟ وكيف يسعها تمييز جناح عسكري عن جناح سياسي، فيما لم يقدم قرار الاتحاد تعريفاً واحداً مشتركاً له؟

استنسخ القرار تجربة خبرتها بريطانيا أواخر التسعينيات لدى سعيها الى التفاوض مع الثوار الايرلنديين بإعلانها حينذاك تمييز جناحهم السياسي عن العسكري بغية مباشرة حوار مع الجناح السياسي، ما لبثت ان ترجمت هذا التمييز بالإيعاز الى سفيرتها في بيروت فرانسيس غاي، عام 2006، بفتح اتصال بالحزب باسم التحاور مع الجناح السياسي فيه.

لم يكن التعديل الوحيد الذي طرأ على قرار الاتحاد، بل ألحق به تعديل رئيسي آخر أكثر دلالة، هو تضمينه، بناءً على طلب دول أعضاء، إبقاء الحوار مستمراً مع جميع الأطراف اللبنانيين من دون تسمية حزب الله. في وقت لاحق اصبحت ايخورست بجلاء أكثر في جولات اليوم الاول، الثلاثاء، عندما سمّت الحزب من ضمن هؤلاء الأفرقاء وعدم الاعتراض على وجوده في حكومة جديدة ممثلة للجميع. أصّر المجتمعون في بروكسل على تضمينه أيضاً بنداً يقول بمراجعة القرار كل ستة أشهر، رغم أنه في صلب اختصاصات الاتحاد دونما الحاجة الى ايزاده. كانت ثمة عواصم تمسكت بهذه الاضافة سعياً الى بعث مزيد من التطمينات الى قرار يعني دول أوروبا. قبيل صدوره طلبت السويد تأجيل صيغة إقراره نهائياً ريثما تقرره حكومتها عملاً بالية مؤسساتها الدستورية، فيما اقترحت عواصم أخرى، في محاولة جس نبض، تأجيله أيضاً، إلى الخميس أو الجمعة، كي يتولى خبراء معنيون صوغه بالطريقة الملائمة.

بتأجيل القرار مجدداً على غرار موقف الاتحاد على أثر تفجير بلغاريا من جراء عدم وجود أدلة تدين حزب الله. عشية اجتماع سفراء دول الاتحاد في بروكسل، ابلغ سفراء اوروبيون الى مسؤولين رسميين ان المداولات الجارية على هامش الاجتماع ربما اتاحت اتخاذ قرار بإدراج الحزب في لائحة المنظمات الارهابية. على الأثر اجتمع وزير الخارجية عدنان منصور، الملمّ بشؤون الاتحاد بعدما شغل منصب السفير في بروكسل ست سنوات، بسفراء دول الاتحاد وأطلعهم على الموقف اللبناني، محذراً من تداعيات القرار. ما لبث ان دخل رئيس الجمهورية ميشال سليمان على خط التحرك الرسمي بتحديد موقف لبنان الرفض لهذا القرار عبر توجيه رسالة الى الاتحاد. تعمد الرئيس تضمين الموقف التشاور مع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وتكليف منصور ابلاغ الرسالة، مع تأكيدها في ما بعد عدم وجود أدلة كافية لتوجيه الاتهام الى الحزب.

كان تردد في اوقات متفاوتة في اوساط سفراء الاتحاد في بيروت الاعتقاد بانهم ينظرون الى مواقف وزير الخارجية بتحفظ، وبعضهم ظن أنها لا تمثل وجهة نظر الحكومة اللبنانية بسبب انحيازه الى آراء قوى 8 آذار في أكثر من مناسبة تتصل بالحزب واحداث سوريا. رمى تحرك سليمان الى تأكيد وحدة الموقف الرسمي المطالب بعدم اصدار الاتحاد الأوروبي قراره.

حتى الاثنان الماضي كانت وجهة نظر وزير الخارجية ان القرار يفترق الى الإجماع ما إن تحفظ دولة اوروبية واحدة عن تأييده، وتالياً تعذر صدوره، أخذاً في الاعتبار المحاولة السابقة قبل اشهر.

كان قد احيط علماً بثلاث عواصم على الاقل وخمس على الأكثر من الدول الـ28 اعلنت في اوقات مختلفة تحفظها عن القرار لأسباب مختلفة تحت وطأة جدل رافق اجتماعات الاتحاد على مستوى السفراء، طرح امامهم ثلاثة خيارات: ادراج حزب الله برمته في اللائحة، ادراج افراد منه

لم تكن سهلة مهمة سفيرة الاتحاد الأوروبي وهي تدافع امام المسؤولين والقيادات عن قرار دول الاتحاد من حزب الله، وفي الوقت نفسه تبرره. لم تلتق بعد بمن يرحب به، وقصرت جولاتها على رافضيه والمتحفظين عنه، وأخصهم أركان الدولة تطمئنهم - بلا شماتة - الى مقتضياته

والأطراف المعنيين الى التعامل بإيجابية، والتحاوور حول القرار الذي لا يحول في رأبها دون استمرار التواصل والالتزامات الأوروبية حيال الحكومة اللبنانية، وكذلك عدم اعتراض الاتحاد على وجود حزب الله في الحكومة الجديدة. قالت لمحدثها أيضاً، بعدما شرحت دوافع اتخاذها، ان القرار يعبر عن ارادة الدول التي وافقت عليه. كانت بضعة المواقف التي سمعتها ايخورست من محاورها اللبنانيين

## نقولاً ناصياً

خرجت سفيرة الاتحاد الأوروبي انجيلينا ايخورست من الجولة الثانية من اللقاءات بالمسؤولين والقيادات بانطباعات ايجابية، اتاحت لها استيعاب ردود الفعل السلبية حيال قرار الاتحاد ادراج الجناح العسكري لحزب الله في لائحة المنظمات الارهابية، وفي الوقت نفسه تقديم مزيد من الشروح لحيثيات القرار ودوافعه، وما عدته أبواباً غير موصدة على المرحلة التالية.

كان أبرز ما أفضت إليه اللقاءات تلك، ولم تكن قد انقضت 48 ساعة على صدور قرار الاتحاد في اجتماع بروكسل الاثنين، وعشية صدوره في صيغته النهائية اليوم الخميس أو غداً الجمعة، ان ايخورست لم تنكفي بإزاء ردود الفعل، بل سارعت الى شرحها ولقيت أذاناً صاغية، منددة في الوقت نفسه. لم تشأ استفزاز اي طرف، وعملت على تطمين المعنيين الى ان قرار الاتحاد لا يوصد الابواب مع حزب الله والحكومة اللبنانية.

اراحتها الاستجابة الفورية طلبها مواعيد مع المسؤولين لشرح مضمون القرار، وطلبت البراحة الاجتماع بمسؤولين في حزب الله لإبداء وجهة نظرها بعدما تأكد لها عدم وضوح موقفه تماماً ورد فعله المباشر.

ليست المرة الاولى لتلقي ايخورست شخصيات تنتمي الى حزب الله، واعتادت الاجتماع بها في مناسبات رسمية للاتحاد الأوروبي. وينتظر حصول اللقاء اليوم.

في بعض ما تحدثت به امام المسؤولين أنها دعت السلطات اللبنانية

تعديلات أدخلت  
على القرار لتقليل  
وطأته بتطمينات

كافية لطمانتها - هي أيضاً - الى عدم ربط الأطراف المتعاضين قرار الاتحاد بمهمة القوة الدولية في جنوب لبنان، نظراً الى فصل قاطع بينهما. يعمل جنود القبعات الزرق - وإن انتموا الى دول اوروبية أعضاء في الاتحاد - في إمرة الامم المتحدة.

ورغم أن المسؤولين اللبنانيين فوجئوا بقرار الاتحاد الأوروبي، إلا أن بضعة معطيات توافرت لديهم في الاسبوعين المنصرمين، وخصوصاً منذ الخميس المنصرم، إثر اجتماع سفراء دول الاتحاد في بروكسل، أشاعت اعتقاداً



الوثائق التي نوقشت في بروكسل يحمل بعضها بصمات لبنانية (مروان بوحيذر)

الشعب الفلسطيني، القرار الأوروبي الجديد يفرضي إلى النتيجة ذاتها في لبنان».

إلا أن قوى 14 آذار تلقفت «محاسن» القرار بالنسبة إليها، على قاعدة «مصائب قوم عند فؤاد»، إذ يقول المقربون من المقاومة إن قوى 14 آذار زادت من تعنتها في الملفات الداخلية، (وهي تتصرف بطريقة صبيانية في استغلال القرار ضد حزب الله في الداخل اللبناني)».

يدرك الأوروبيون أنهم مضطرون إلى التعامل مع حزب الله في كل شأن يخص لبنان وسوريا، حتى إن بعض السفراء يهيمسون في السر لمن يلتقون بهم من حزب الله وغيره بانهم يعترضون على قرار الاتحاد الأوروبي، فيما يجلس البعض لساعات يستمع إلى رؤية حزب الله في ما يخص الأزمة السورية وتطوراتها، لنقلها إلى حكوماتهم في أوروبا، مثلما فعل أمس موفد الخارجية البلجيكية السفير

سعودي وتشجيع أوروبا على اتخاذ قرار بإدراج حزب الله ضمن قوائم الإرهاب .

حصل ما حصل. من وجهة نظر المقاومة، فإن «أوروبا بقرارها الأخير قد أخطأت بحق نفسها، ثم بحق دورها وسياستها في لبنان، فليعطونا فائدة من قرارهم الأخير». وتشير المصادر إلى أن القرار «يخلّ بالتوازن في الدور الأوروبي، ويقوض دور الاتحاد كوسيط يحتفظ بقدر، ولو ضئيلاً جداً، من النزاهة في الصراع بين المقاومة وإسرائيل، أو بين مختلف الأطراف اللبنانية، ويفقده التأثير». هذا يشبه إلى حد كبير الخطأ الذي ارتكبه أوروبا سابقاً، حين وضعت حركة حماس على لائحة الإرهاب، «فبدل أن تضغط على إسرائيل لتقديم تنازلات، دفع قرارها إسرائيل إلى ارتكاب مزيد من المجازر بحق الشعب الفلسطيني، والإمعان في سياسة مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات على أنقاض حقوق

مدونة سلوك أو قائمة ممنوعات ومسموحات، بحيث يصبح حزب الله خاضعاً وتصبح القرارات سيقاً مصلتاً عليه، وهم يعرفون أن هذه الأساليب لا تنفع مع المقاومة». وتشير المصادر في بروكسل، لغتت نظر دبلوماسيين إلى أن بعضها يحمل «نفساً» لبنانياً وبصمات لبنانية. وهي مشابهة إلى حد كبير لتلك التي جرى تداولها قبل أسبوعين في جلسة مجلس الأمن الدولي، الذي شهد تجاذباً حول بيانه الرئاسي لجهة إدانة دور حزب الله في سوريا والطلب منه سحب مقاتليه، قبل أن تعطل الدبلوماسية الروسية هذا التوجه. وتحدثت مصادر أخرى مقربة من حزب الله أيضاً، عن أن جولة الأمير بندر بن سلطان الأخيرة إلى أوروبا قبل عشرة أيام، التي قيل إن الهدف منها الحث على تسليح المعارضة السورية بأسلحة ثقل مجريات الميدان السوري لمصلحتها، تخللها تحريض

على مشاركة حزب الله في سوريا والإنجازات التي يحققها محور المقاومة سوى هذا القرار، ويعرفون أن الحزب لن يناقش في مثل هذه الأمور، ولن يوقف ما يراه ضرورياً في سوريا». تجمعت العوامل إذاً، الضغط الأميركي والإسرائيلي الضخم، إذ يعمل طاقم كامل من الدبلوماسيين الإسرائيليين على التحريض على حزب الله منذ سنوات، وكذلك «الحق» من حزب الله على التدخل في سوريا، وهو ما يفصح الموقف الفرنسي، مضافاً إلى هذه العوامل تدخل عربي - لبناني. في ما يخص الموقف الفرنسي، يقول مقربون من حزب الله إن فرنسا كانت دائماً تعارض الخضوع للضغط الأميركي وتصنيف حزب الله إرهابياً، لسبب أساسي هو عدم خسارة قدرتها على التأثير في الملف اللبناني. أما الوجه الآخر لفرنسا، أي قيادة الحملة على حزب الله، فهدفه واضح بحسب المقربين من الحزب: «وضع

## سكريتة؟